

**بيان اداته و استئناف للتفسير المادي المذكى استهدف المدينين في حاضرة لنقل المركبات بحى عقد مة محمص**

تلقت الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان، ببالغ القلق والاستنكار، المعلومات المؤلمة والمدانة، حول وقوع تفجير ارهابي في حافلة عمومية لنقل الركاب بحري عكراًمة في مدينة حمص، وذلك في ظليرية يوم الثلاثاء تاريخ 15/07/2012، اثناء مرورها في حارة شعبية، مما ادى إلى وقوع العديد من الضحايا القتلى والجرحى من مدنيين وعسكرين، ووفقاً لمصادر اعلامية متطابقة وهي حصيلة غير نهائية، فقد اسفر هذا العمل الارهابي عن مقتل اكثر من 12 مواطناً سورياً وإصابة أكثر من ستة عشر مواطناً سورياً، بجروح متفاوتة، بينهم حالات حرجة، اضافة الى وجود اكياس لأشلاء مجهرولي الاسم، كما أسفـر هذا التفجير الارهـابي عن المـحـاقـ الأـضـرـارـ المـادـيةـ الكـبـيرـةـ بالـمـمتـلكـاتـ المـخـاصـةـ وـالـعـامـةـ.

وُعِرَفَ مِنْ الْمُضْحِيَّا الْمُقْتَلِيِّ الَّذِينَ قَضَوْا دَارَهُوا بِالْمُتَفَحِّرِ الْمَادِهَابِيِّ، الْأَسْمَاءِ الْمُتَالِيَّةِ:

بعض أسماء الجرحي:

- عبدالرزاق صالح 36 سنة من حي عكرمة الجديدة  
بمان 22 سنة من حي الأرمن  
سنة 16 من ضاحية الوليد
4. سوسن ابو علوش  
5. ادوار مخول  
6. يعقوب سلمون  
7. حسام كيسيني
- علي 48 سنة من حي النزهة  
طيبة 54 سنة  
كريش 40 سنوات من ضاحية الوليد
11. محمد سحاب  
12. علي محمد منصور  
13. ايمن سالم  
14. علي فرج
- عمدان 55 سنة عسكري
16. مجھول المھویة  
17. مجھول المھویة

إننا في المفیدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان، إذ نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا والمتضررين، ونتوجه بالتعازى القلبية والمحارة لجميع من قدوا، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والقتل والاغتيال والاختفاء القسري أيا كانت مصادرها ومبرراتها. كما تناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسرع في التوصل لحل سياسي سلمي للازمة السورية وإيقاف تزيف الدم والمدمير.

إننا في المفیدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان، إذ ننظر ببالغ القلق والإدانة والاستنكار للتطورات الخطيرة والمرعبة المحاصلة في سوريا، في ظل تواصل تزيف الدم، وتصاعد حالة العنف المتدميرية والاستنزاف الخطير لبني المجتمع السوري وتكونياته. ومع تأخر الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة

المصراعات في سوريا والتحكم فيها، بانت حالة من المقلق الجدي على مصير سورية الجغرافية والمجتمع، وبرز رعب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي، عبر إشعال فتن وحروب طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري. مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سوريا، إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والمكهرباء والمصرف الصحي، وأسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولوحؤء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3ملايين لاجئ فروا إلى بلدان المجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تحكم بالأزمة السورية، فما زلتنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق العنفي المسدود. كما نعتبر إعلان جنيف قاعدة مقبولة لهذا حل، عبر توافقات دولية تتبع اصدار قرار دولي ملزم وفق المفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. يتضمن هذا القرار الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافية السورية، ووضع آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي الميليشيات السياسية والشعبية والنسائية تحت رعاية إقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسوريا المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيفة.

دمشق 125 2017

المهيئة المادارية للفيدرالية السورية لحقوق الإنسان

[www.fhrs.org](http://www.fhrs.org)

